التعريفات والشروط العامة لحساب المرتبات والانترنت البنكي

التعريفات

تكون للكلمات التالية -اينما وردت- المعاني المبينة قرين كل منها مالم يدل السياق على غير ذلك.

- العميل: صاحب الحساب بموجب هذه الاتفاقية.
- البنك: بنك البركة مصر
- التوقيع: توقيع العميل المطابق لنموذج توقيعه لدى البنك والذي اعتبره الطرفان أساساً للتعامل بينهما.
- عملة الحساب: نوع العملة المفتوح بها حساب العميل.
- البطاقة: بطاقة التعامل من خلال ماكينات الصراف الآلي (ATM) أو أية بطاقة أخرى يصدرها البنك تمكن حامل البطاقة من إتمام التعاملات المصرفية من خلال ماكينات الصراف الآلي وتمكنه دفع مشترياته من خلال نقاط البيع.
- حامل البطاقة: من تصدر البطاقة بإسمه.
- الرقم الشخصي: الرقم السري الذي يصدره البنك ليتمكن العميل من التعامل على حساباته بواسطة البطاقة من خلال ماكينات الصراف الآلي .
- حساب العميل: أي حساب يفتح بإسم العميل – بموجب هذه الاتفاقية – لدى البنك وتقيد فيه جميع المبالغ المتعلقة بمعاملات العميل.
- المصروفات: جميع المبالغ التي تستحق على العميل نظير تمتعه بالخدمات التي يقدمها له البنك بموجب هذه الاتفاقية سواء كانت ناشئة عن إمساك الحساب أو كانت متمثله في مصاريف البريد والهاتف وضريبة الدمغة أو غيرها من المصروفات.
- العمولات: كافة المبالغ التي تستحق للبنك نظير قيامه بتقديم خدمات مصرفية للعميل.
- تعريفة الخدمات المصرفية: لائحة العمولات والمصاريف المستحقة للبنك عن أدائه للخدمات المصرفية المتنوعة بالإضافة إلى الحدود الدنيا لأرصدة الحسابات والتي يقر العميل بأنه قد اطلع عليها وقبل أن تكون أساساً للمعاملات التي تتم بينه وبين البنك.
- الإعلان: هي الإعلانات والإخطارات المعلنة للعملاء بالطرق المعتمدة للنشر، مثل النشر في لوحة الإعلانات في الفروع أو في الصحف أو عبر البريد إلى عنوان العميل المسجل لدى البنك أو على الموقع الالكتروني للبنك أو أية طريقة أخرى تفي بالغرض.

الشروط والأحكام

- يتم إجراء المعاملات مع فروع البنك خلال أيام وساعات العمل الرسمية للبنك.
- - يحق للعميل السحب من أي من حساباته لدى البنك من خلال أي فرع من فروع البنك و/أو بواسطة بطاقة الخصم الفوري والمشتريات في أي وقت يشاء مع مراعاة الشروط الخاصة بكل حساب
- - تخضع الحسابات المفتوحة بالعملات الأجنبية لدى البنك لسياسات البنك الخاصة للتعامل بالنقد الأجنبي والتي يقر العميل بالاطلاع والموافقة عليها.
- - لا يحق للعميل أن يتمسك بأي قيد قد يتم على حسابه بطريق الخطأ أو السهو، إذ أن مجرد القيد في الحساب لا يرتب للعميل أية حقوق، بل تظل العبرة بحقيقة الواقع، فيحق للبنك في أي وقت تصويب الخطأ بإعادة الخصم على حساب العميل بقيمة القيد ومطالبة العميل برد المبلغ إن كان قد قام بسحبه.
- - بناء على موافقة البنك يكون للعميل أن يعهد إلى البنك بالأوراق المالية لتحصيل أرباحها على أن تكون الأوراق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يجوز أن يعهد إلى البنك بالأوراق التجارية – الصادرة بإسمه أو المظهرة إليه لتحصيل قيمتها، وذلك كله نظير العمولة المقررة في تعريفة الخدمات المصرفية، ويحق للبنك في سبيل إتمام ذلك اختيار وكلاء فرعيين ليقوموا بالتحصيل نيابة عنه بما يستلزمه ذلك من إجراءات ويعتبر وكلاء التحصيل بمثابة وكلاء عن العميل.
- لن تقيد قيم الأوراق التجارية والتحويلات - أياً كانت - بحساب العميل إلا بعد تمام التحصيل، ولا يحق للعميل المطالبة بسحبها أو أي جزء منها قبل تمام عملية التحصيل.
- يعتبر الحساب راكداً إذا لم يقم العميل بالتعامل على الحساب وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري في هذا الشأن في حالة الحسابات الجارية أو حسابات التوفير وما في حكمها ولم يتم إجراء أياً من المعاملات التالية عليها (سحب أو إيداع أو تحويل أو الاستعلام الإلكتروني أو الموثق عن الرصيد) من خلال فروع البنك أو ماكينات الصراف الآلي أو خدمات الإنترنت البنكي لمدة عام بالنسبة للحسابات الجارية ولمدة عامان بالنسبة لحسابات التوفير سيتم تصنيف الحساب ضمن الحسابات الراكدة وإيقاف التعامل عليه آليا، مع الاستمرار في صرف وتحصيل الشيكات وإضافة العوائد وتنفيذ أية تعليمات مستديمة على الحساب الراكد ودون أن يترتب على ذلك إعادة تنشيط الحساب الراكد وأوافق على العمل به.
- للبنك الحق في أن يخصم على أي من الحسابات بقيمة الدمغة والعمولات وأية مصاريف أخرى مستحقة على الحسابات كما يحق له أيضاً مطالبة العميل بسداد تلك المصروفات نقداً في حالة عدم توافر رصيد كاف بالحساب
- لا يتحمل البنك أية مسئولية عن تجميد أي مبالغ بالحساب وعدم إمكانية التعامل عليها نتيجة توقيع حجز أو تحفظ قانوني، كما لا يسأل البنك عن التحفظات أو القيود على السحب أو على تحويل العملة التي تضعها السلطات العامة.
- للبنك قبول أو رفض - وفقاً لتقديره وبإرادته المنفردة - صرف الشيكات المسحوبة عليه من العميل بعملات تخالف العملة المفتوح بها الحساب، وفي حالة القبول يتم خصم مبلغ من الحساب يعادل قيمة مبلغ الشيك وفقاً لسعر الصرف لدى البنك يوم الدفع، ويتحمل العميل كامل المسئولية عن مخاطر التغيرات في سعر الصرف بين تاريخ تحرير الشيك وتاريخ دفعة.
- يصرح العميل للبنك بالإفصاح بأية بيانات أو معلومات خاصة بحساباته لدى البنك وتبادلها مع أي من البنوك العاملة في مصر أو غيرها من الجهات الحكومية أو غير الحكومية والتي يرى البنك ضرورة إطلاعها على البيانات أو المعلومات اللازمة لإتمام الخدمات المطلوبة من العميل، وذلك إعمالا لأحكام القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ الخاص بالبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد والمواد المنظمة لسرية الحسابات، وللبنك تقديم البيانات والأوراق الخاصة بالعميل عند الحاجة للإجراءات القانونية اللازمة لإستيداء حقوقه.
- بالنسبة للعملاء من ذوي الهمم يتم الأخذ في الاعتبار المتطلبات الخاصة بهم وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري ,وبالنسبة للعملاء الذين لا يجيدون القراءة والكتابة ويستعملون الأختام فإن البنك لا يتحمل أية مسئولية إذا وضع الختم بمعرفة العميل أو غيره على أي أوراق وقدمت للصرف من البنك أو تم تنفيذ ما جاء بها من جانب البنك، ويجب على العميل أن يبلغ البنك كتابة فور فقد أو تغيير الختم، مع موافاة البنك بصورة من محضر الشرطة في حالة الفقد.
- يحق للبنك إجراء المقاصة بين ما يكون مستحقا له من ديون على العميل وبين كافة الحسابات والودائع والأوعية الادخارية الأخرى وجميع الحقوق التي تكون للعميل لدى البنك - بجميع فروعة – إذ تعتبر جميعها ضامنة لما قد ينشأ على العميل من ديون للبنك،
- للبنك الحق المطلق في إجراء التحويلات (النقل المصرفي بين جميع حسابات العميل، كما يحق للبنك شراء وبيع العملات - بجميع أنواعها - التي قد تكون في أي حساب بإسم العميل لدى البنك وذلك لاقتضاء أية ديون مستحقة للبنك في ذمة العميل بصفته مدينة أو ضامنا لأخرين، وتتم عملية البيع أو الشراء بالسعر المعلن لدى البنك في يوم إتمام العملية.
- يكون العميل وحده مسئولًا عن دفع الزكاة المستحقة على أمواله ،وللبنك أن يقبل توكيل العميل له بحساب و/أو دفع الزكاة نيابة عنه.
- يقوم البنك بإرسال كشوف حساب دورية للعميل في نهاية كل (ثلاثة أشهر) ما لم يتم إصدار تعليمات مغايرة، وذلك على العنوان المثبت لدى البنك، وتعتبر كشوف الحساب المرسلة أو التي يضعها البنك تحت تصرفه - حسب رغبة العميل - نهائية وحجة قاطعة على صحة الأرصدة والقيود على الحساب ما لم يعترض العميل بموجب أخطاره للبنك خلال ثلاثون يوما من تاريخ إرسال الكشوف، ويقع على العميل عبء إثبات عدم وصول كشوف الحساب إليه .
- يحق للعميل طلب بيانات تفصيلية عن حساباته أو عن أية معاملات تمت خلال آخر خمس سنوات بحد أقصى أو وفقاً للإجراءات الداخلية المتبعة بالبنك في هذا الشأن.
- يتم توجيه جميع المراسلات والإخطارات بالبريد السريع أو البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية علي الموبايل SMS أو أي وسيلة حديثة للاتصالات معتمدة من البنك والتي تعتبر حجة في مواجهة العميل ومنتجة لكافة آثارها القانونية.
- لا يحق للعميل طلب تصحيح الحساب ولو كان مبنيا على غلط أو سهو أو تكرار القيود وذلك بالنسبة لجميع القيود بالحساب والتي مضى عليها أكثر من ثلاث سنوات ما لم يكن العميل قد

اخطر البنك - قبل انقضاء هذه المدة – باعتراضه الكتابي بشرط أن يتضمن تحديد القيود محل الاعتراض وأسباب هذا الاعتراض وما يؤيده من مستندات

- للبنك أن يتوقف عن قبول أية مبالغ لإضافتها إلى الحساب وذلك بعد إخطار العميل قبلها بمدة مناسبة
- لا يعتبر عدم استخدام البنك لأي من حقوقه أو صلاحياته الواردة بهذه الاتفاقية بمثابة تنازل عنها ويحق للبنك استخدامها في أي وقت يشاء.
- يصرح العميل للبنك بحفظ ملفاته بما تحتوية من طلبات وتعليمات ومراسلات موقعة منه أو مرسلة بالبريد الإلكتروني وغير ذلك من المستندات بالماسح الضوئي أو بنظم الحفظ الحديثة بالكمبيوتر وخلافه، ويقر بأن الصور المستخرجة تعتبر صورة طبق الأصل ويعترف بصحة توقيعه على المستندات التي حفظت بهذا الطريق .
- يمكن الحصول على تسهيلات إئتمانية بأنواعها المختلفة بضمان التحفظ على أرصدة الحسابات الدائنة والتفويض بالاستعلام والحصول على تقرير الإستعلام الإئتماني من شركة أي سكور للعميل (وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن)
- يحق للبنك في أي وقت تعديل معدل وشروط العائد وفقاً لما تقره سياسة البنك أثناء سريان هذا العقد سواء بالزيادة أو بالنقصان كما يحق له تعديل العمولات والمصاريف وذلك بمجرد اخطار العميل بالتعديل بأية وسيلة مما ورد النص عليه بالفقرة رقم(١٨)
- لإنهاء أو التعديل:-
- يحق للبنك إلى الحد المسموح به شرعاً وقانوناً تعديل الشروط والأحكام المتعلقة بتعريفة الخدمات المصرفية في أي وقت من الأوقات، على أن يتم الإعلان عن تلك التعديلات، وتطبق تلك التعديلات بعد مرور ١٠ يوماً من تاريخ الإعلان على جميع الحسابات الموجودة لدى البنك التي لم يتم إغلاقها، وكذلك تلك التي يتم فتحها بعد ذلك التعديل حيث يعد ذلك قبولًا بالتعديلب- طالما يتم إبلاغ العميل بأي تعديل فإن أي استخدام لاحق للخدمات من قبل العميل يعد قبولًا منه بذلك التعديل٢٦ - تسري على هذه الاتفاقية قوانين جمهورية مصر العربية.
- تسري هذه الشروط على المنتجات المصرفية المتوافرة لدى البنك، وكذلك على المنتجات المصرفية التي قد تصدر لاحقاً ما لم يصدر بشأنها شروط خاصة فتعتبر هذه الشروط - حينئذ - مكملة لها. يعمل بالنص العربي لهذه الاتفاقية في حالة وجود أي خلاف بين النص باللغة العربية والترجمة باللغة الإنجليزية.

الشروط والأحكام لخدمة الإنترنت البنكى للأفراد

يعتبر توقيع العميل على طلب الاشتراك في الخدمة تعاقداً نهائيا ملزماً للطرفين (البنك والعميل) ومن ثم يتعين على العميل قراءة وتفهم كافة شروط وأحكام استخدام الخدمة جيداً قبل التوقيع على الطلب.

البند الأول: تعريفات:

البنك:يقصد به بنك البركة مصر ش.م.مالعميل: يقصد به عميل البنك الوارد بياناته في استمارة طلب الحصول على الخدمات الإلكترونيةالحساب/الحسابات: يقصد بها جميع حسابات العميل المحتفظ بها لدى البنكخدمات مصرفية الكترونية :يقصد بها على سبيل المثال لا الحصر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول بما فيها من خدمات ومعاملات وتسهيلات مقدمة من البنك إلى عملائه والمتغيرة من حين لآخر.

إسم المستخدم: ويقصد به رقم أو كلمة التعريف الخاصة بالعميل وذلك بغرض التعريف عنه عند استخدامه خدمة الإنترنت والموبيل البنكي.

كلمة السر: هو كود سري يقوم البنك بتكوينه ويستخدمه العميل للدخول على الخدمات وتتيح للبنك التأكد من شخصية العميل.

كلمة السر المتغيرة: هى كلمة السر المستخدمة والصالحة لأغراض التصديق لمرة واحدة فقط للدخول على النظام وتكون صالحة لفترة زمنية محددة لضمان عدم إعادة استخدامها لأغراض التصديق في مرات لاحقة.

تطبيق رموز الأمان(soft token application) :ويقصد به التطبيق المصدر من بنك البركة مصر ويحمل العلامة التجارية والذي يمنح العميل كلمة السر المستخدمة لمرة واحدة والتي تستخدم في تنفيذ العمليات ذات المخاطر المرتفعة وذلك طبقاً لقواعد البنك المركزي المصري.

البند الثانى: شروط وأحكام عامة:

يقتصر الاشتراك في الخدمة على الأشخاص الطبيعيين أصحاب الحساب الأصليين ولا يحق لحاملي التوكيلات الاشتراك نيابة عن العميل، كما لايحق الاشتراك لناقصي الأهلية .

يقر العميل بصحة البيانات المقدمة في طلب الاشتراك مع اعتبارها جزء لا يتجزء من بيانات فتح الحساب ويتحمل العميل المسؤلية التي تنتج عن عدم صحة أي بيانات مقدمة لمصرفنا، كما يتعهد العميل بإخطار البنك كتابة حال تغيير أي منها ،ويطبق ذلك على عمليات تغيير بيانات الاتصال الخاصة به مثل عنوان البريد الإلكتروني / رقم الهاتف المحمول أو الأرضي / عنوان المراسلات.

يحتفظ البنك بحقه المطلق برفض اى طلب اشتراك مقدم من العميل للحصول على خدمة الانترنت البنكى والموبيل البنكى (دون ابداء اسباب) كما يحق للبنك رفض تنفيذ اى تعليمات و /او استفسارات و /أو تعاملات و /أو عمليات ترد من العميل أثناء استخدامه خدمة الإنترنت البنكي والموبيل البنكي وذلك دون أدنى اعتراض من العميل.

يتعهد العميل بأن جميع المعاملات التي يتم أو تم تنفيذها باستخدام خدمة الإنترنت والموبيل البنكي هي معاملات مشروعة وتستخدم في أغراض مشروعة وأن لايتم قبول أموال مشبوة المصدر وألد يتم التعامل مع أشخاص محظور التعامل معهم وأن العميل هو المستفيد الحقيقي من هذه التعاملات.

يقر العميل بتحمله للمسئولية الكاملة عن تأمين الوحدة الطرفية المستخدمة في الدخول على موقع البنك لتنفيذ الخدمة والتأكد من توافر إجراءات وبرامج الحماية اللازمة لنظام التشغيل الخاص بالوحدة واستخدامها بما يضمن خلوها من برامج التصنت والفيروسات ويتحمل وحده المسئولية الناتجة عن مخالفة إجراءات وشروط الحماية وسوء الاستخدام لها وذلك دون أدنى مسئولية على البنك.

يتحمل العميل المسؤلية كاملة عن أي معاملات تمت باستخدام الإنترنت البنكي أو الموبيل البنكي ولايستطيع العميل إلغاء أي عملية مالية تم إدخالها وتنفيذها من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية والمستخدم فيها بياناته من إسم المستخدم والرقم السري الخاص به، كما يتحمل العميل مسؤلية أي خطأ في البيانات المدخلة ولايجوز الرجوع على البنك في أي حال من الأحوال ،وتعتبر سجلات البنك حجة قاطعة ملزمة قانوناً على صحة المعاملات والتعليمات على العميل والكافة.

بيانات العميل مسؤليته وفي حالة أنه نما لعلم العميل أن شخصاً آخر قد اطلع على بيانات العميل السرية أو في حالة فقدانه لهاتفه المحمول يتعهد العميل بالاتصال فوراً بالخط الساخن لوقف الخدمة على أن يتم وقف الخدمة خلال يوم عمل من الإبلاغ ويعد العميل مسؤلا عن التعاملات التي تمت حتى وقت الإبلاغ، وتصبح هذه المعاملات مؤكدة وسليمة.

توقيع العميل على هذا الطلب يعد بمثابة موافقة منه على الاشتراك في كافة الخدمات الإلكترونية المتاحة بالبنك على أن يقوم العميل بتفعيل الخدمات التي يرغب في اســـتخدامها، وفقا للقواعد والخطوات المعلنة من جانب البنك، ويعتبر تفعيلها من جانب العميل قبولًا منه بكافة الشروط والأحكام الخاصة بها.

) يحق للبنك وحده وبإرادته المنفردة إضافة وظائف وخصائص جديدة للنظام أو إلغاء بعضها أو إيقاف الخدمة نهائياً عن العميل حال وجود ضرورة تقتضي ذلك أو في حالة إخلاله بأي من شروط الخدمة وذلك بدون حاجه إلى إخطار أو تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء قانوني آخر لذلك.

لا يتحمل البنك أي مسئوليه عن تعطل الخدمة أو حدوث أي مشاكل بها لظروف خارجة عن إرادته ولا يتحمل أي خسارة أو ضرر نتيجة عن ذلك .

) يعمل البنك على توفير الخدمة للعميل على مدار ٢٤ ساعة وفي حالة التوقف الطارئ للخدمة فسيتم استرجاع الخدمة خلال ساعتين إلا في حالة الظروف القاهرة أو الخارجة عن سيطرة البنك – ويلتزم البنك بالحفاظ على سرية بيانات وحسابات العملاء بما يتفق والتعليمات الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري أو القوانين المنظمة لذلك .

الخدمات والاشتراك المرخص به هي خدمات شخصية لطالب الانتفاع وغير قابلة للتحويل أو النسخ.

يُعد البنك غير مسئول عن أي رسائل احتيالية تصلكم لأسباب خادعة لمحاولة اختراق الخدمة، وعلى المستخدم توخي الحذر حيالها وسرعة إبلاغ مركز الاتصالات " Call Center" في حالة ورود مثل هذه الرسائل، وأي أضرار تنشأ عن عدم الالتزام أو الإهمال أو التقصير في الإبلاغ أو فيما يتعلق أيضاً بحماية كلمة السر الخاصة به أو البيانات التي تمكن من الدخول على خدمة Online Bankingفتقع المسئولية كاملة على العميل دون أي مسئولية أو التزام على البنك .

من المتفق عليه أن استخدام الرموز الأمنية للدخول على الخدمة يشكل تعريفاً كافياً للعميل يحق للبنك أن يتصرف بموجبه من خلال الخدمة دون أن يتطلب ذلك أي تأكيد إضافي من العميل سواء كان كتابياً أو هاتفياً أو غير ذلك .

يقر العميل بعدم مسئولية البنك أو تحمله أي تكاليف أو أعباء قد تحدث نتيجة أي أعطال أو انقطاع خدمات الإنترنت / شبكة الاتصالات أو أي أطراف أخرى ترتبط بأداء الخدمة .

يخضع هذا الاتفاق لأحكام القانون المصري وتكون المحاكم المختصة هي محكمة القاهرة الاقتصادية.

البند الثالث: رسوم الخدمة

يقر العميل بموافقته على خصم مقابل الخدمة من مصاريف وعمولات واشتراكات وخلافه من حسابه مباشرة وذلك دون حاجة إلى إخطار أو تنبيه أو إنذار سابق للعميل وبدون أحقية له في الاعتراض على ذلك.

يحتفظ البنك بحقه في تعديل أية رسوم من وقت لآخر وفقاً لتقديره المطلق ويعتبر الإعلان عن الرسوم بالوسائل التي يرى أنها مناسبة إشعاراً نافذاً للعميل ويمثل استخدام الخدمات بعد سريان أى تعديل لهذه الرسوم قبولًا من العميل لذلك التعديل دون أى تحفظ.

البند الرابع: تحويل الأموال

يلتزم العميل بعدم إجراء أى تحويلات و/أو تعليمات و /أو عمليات تزيد عن رصيد الحساب المتاح وفي حالة مخالفة ذلك سيرفض البنك فوراً تنفيذ التحويلات أو التعليمات أو العمليات بدون إخطار مسبق للعميل.

يلتزم العميل بكافة القواعد والأحكام الصادرة من البنك المركزي المصري الخاصة بالتحويلات المصرفية طبقاً للتعليمات في هذا الخصوص.

بالنسبة للعمليات التي تتم بالعملات الأجنبية يتم التعامل عليها طبقاً لأسعار الصرف المعلنة بالبنك, فى تاريخ التنفيذ ولايجوز للعميل الاعتراض أو الرجوع على البنك لأي سبب من الأسباب.

يحق للبنك تغيير الحد الأقصى اليومي أو حدود المعاملات التي تتم من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية لتحويل الأموال بين حسابات العميل أو حسابات عملاء آخرين داخل/خارج

جمهورية مصر العربية ويلتزم البنك بإخطار العميل بالوسيلة التي يراها مناسبة.

البند الخامس: إنهاء الخدمة

يمكن للعميل أن يلغي اشتراكه في الإنترنت البنكي والموبيل البنكي في أي وقت وذلك بإخطار البنك كتابياً بالإلغاء، ويمكن للبنك حسب تقديره دون إبداء أسباب أن يلغي اشتراك العميل في الخدمات المذكورة في أى وقت مع إخطارة مسبقاً، ولن يؤثر الإلغاء على مسئوليات العميل فيما يخص المعاملات التي تمت حتى تاريخ الإلغاء ويلتزم العميل بسداد أي رسوم حتى تاريخ الإلغاء.

يعمل البنك على اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حماية سرية كافة البيانات والمعلومات التي قد تسلم إليه من العملاء أثناء تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية، كما يتعهد بالمحافظة على سرية كافه العمليات التي يقوم العميل بإجرائها ، ولا يعنى ذلك أن البنك يضمن سلامة الأجهزة الشخصية للعملاء ضد أى فيروسات أو اختراقات حيث أن تلك هى مسئولية العميل، كما أن البنك غير مسئول عن أى اضرار قد تصيب العميل نتيجة استخدام خدمة الإنترنت البنكي، ويتعهد البنك والعميل بعدم الإفصاح عن أى مما تقدم إلا طبقاً للقوانين السارية أو تنفيذاً لأية أحكام أو أوامر ملزمة أو طبقاً لشروط وأحكام استخدام الخدمة.

تكون كافة التعليمات التي يصدرها العميل-للبنك من خلال الأجهزة الإلكترونية المستخدمة في تقديم الخدمة كما لو كانت صادرة منه مباشرة، ويلتزم البنك فور استلامها وعلمه بها بتنفيذها وإعمال كافة الآثار المترتبة عليها، وفي المقابل يكون العميل مسئولًا فى مواجهة البنك عن كافة النتائج التي تترتب على تنفيذ البنك لتلك التعليمات.

الإقرارات

اقر انا الموقع علي هذا ادناه إقراراً نهائياً لارجعة فيه بالآتي:

٢-١ بصحة وسلامة جميع البيانات والمعلومات والمستندات المقدمه مني في أي وقت إلى البنك، كما التزام بإخطار البنك بأي تغيير يطرأ على هذه البيانات والمعلومات.

٢-٢ بانني المالك الأصلي والمستفيد الوحيد من جميع الحسابات التي افتحها لدى البنك.

٢-٣ أتعهد بعدم إيداع أو تلقي أية أموال مشبوهة أو مجهولة المصدر أو ناتجة عن أنشطة غير مشروعة.

٢-٤ بانني افوض البنك في كشف السرية على حساباتي، وذلك في الحالات التي تستلزم ذلك وفقاً لما يراه البنك وكذا في الحالات التي تكون هذه الحسابات محلًا لأى نزاع بيني وبين البنك.

٢-٥ أن جميع الحسابات المفتوحة بإسمي لدى البنك وفروعه وحده واحدة لاتتجزأ وأن أرصدة هذه الحسابات ضامنة لسداد كافة مطلوبات البنك أياً كانت سببها أو مصدرها أو تاريخ استحقاقها ،وللبنك -دائماً- الحق في إجراء المقاصة بين التزماتي المختلفة سواء بصفتي مدين أصلي أو ضامن أو شريك وبين الأرصدة الدائنة في أي حساب مفتوح باسمي لدي البنك على اختلاف أنواعها ومسمياتها.

٢-٦ بانني قد اطلع على تعريفة الخدمات المصرفية والشروط والأحكام الخاصة بالخدمات المصرفية وقبلت التعامل على أساسها وأنه يحق للبنك تعديلها في أي وقت على أن يتم الإعلان عن هذه التعديلات، وتطبق تلك التعديلات خلال ١٥ يوماً من تاريخ الإعلان عنها، على جميع الحسابات الموجودة لدى البنك التي لم يتم إغلاقها وكذلك تلك التي يتم فتحها بعد ذلك الإعلان حيث يعد ذلك قبولًا بالتعديل.

٢-٧ بانني افوض البنك بموجب هذه الشروط والأحكام بتسجيل بعض أو جميع الاتصالات سواء كانت صوتية او غير ذلك فيما بيني وبين البنك بشكل إلكتروني واقر واقبل باستخدام تلك التسجيلات كدليل على تلك الاتصالات في أية إجراءات تحكيم أو نزاع قضائي وتبقي هذه التسجيلات ملكاً للبنك وحده.

٢-٨ أنه إذا عرض البنك أية خدمات مصاحبة للحساب في مقابل عمولة معينه، فإن من حقي أن اقبل جميع الخدمات والتزام بسداد العموله المقررة عليها ، أو رفض الحصول على جميع الخدمات ودفع العمولة وفي هذه الحالة يكون للبنك أن يقدم الخدمات دون مقابل أو ان يفتح الحساب دون تقديم الخدمات أو أن يرفض فتح الحساب، وأنه في حالة قيامي بدفع عمولة معينة في مقابل خدمة معينة ثم قمت بإغلاق الحساب قبل نهاية المدة، فإن مايخص المدة الباقية من العمولة يصبح حقاً خالصاً للبنك مقابل إجراءات إغلاق الحساب.

٢-٩ أنني قد وّكلّت البنك في تحصيل الأوراق التجارية التي يطلب منه تحصيلها، واصرح له في قيد الناتج عن تحصيل تلك الأوراق بالحساب المبين بطلبي. وفي حالة عدم قيامي بتحديد هذا الحساب فيحق للبنك بحسب تقديره وإرادته المنفردة - قيدها في أي من حساباتي طرفه.

٢-١٠ بأنني ملتزم بالمحافظه على بطاقة الخصم الفوري والمشتريات والرقم السري الخاص بها، كما التزم بالمحافظة على سرية توقيعي لدى البنك وبأنني ساظل مسئولًا عن جميع التعاملات التي تتم على الحساب بموجب البطاقة.

٢-١١ بإعفاء البنك بصورة نهائية من المسئولية التي قد تنشأ عن هذه الاتفاقية وما يتصل بها من تعاملات، وذلك إلى الحد الذي يسمح به القانون ولا يتعارض مع أحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية.

٢-١٢ بموافقتي على الشروط العامة والخاصة الواردة في هذه الاتفاقية وعلى سريان هذه الشروط في مواجهتي ومواجهة ورثتي وممثليني القانونين ومن تؤل إليهم ممتلكاتي بالطريق الشرعي وعلى جميع الأشخاص المخولين بالتعامل على حساباتي.

٢-١٣ بإعفاء البنك ومراسليه ووكلائه من المسئولية عن عدم صرف الشيكات أو أي أوراق تجارية أو أوامر دفع من جانب البنك المرسل أو البنك المسحوب عليه واحتجازها لديهم دون ردها إلى البنك سواء لضياعها أو تزويرها أو لأي سبب آخر مالم يكن ذلك راجعاً إلى تعدي البنك أو تقصيره أو مخالفته لشروط وأحكام هذه الاتفاقية ووافق على استلام صور طبق الأصل من تلك الشيكات أو الأوراق التجارية أو أوامر الدفع لاتخاذ اللازم بموجبها.

٢-١٤ كما أقر بإعفاء البنك ومراسليه ووكلائه من المسئولية عن عدم تقديم أو التأخير في عمل بروتستو عدم القبول أو عدم الدفع في المواعيد القانونية المقررة، وذلك بالنسبة للأوراق التجارية التي يتم إيداعها طرف البنك للتحصيل أو للضمان. كذلك أعفي البنك ومراسليه ووكلائه من مسئولية اتخاذ الإجراءات القضائية ضد ساحب ومظهري تلك الأوراق مالم يكن ذلك راجعاً إلى تعدي البنك أو تقصيره أو مخالفته لشروط وأحكام هذه الاتفاقية.

٢-١٥ بإعفاء البنك من أي مسئولية عن أية خسائر قد تنشأ عن تأخير أو ضياع أية مستندات - بما في ذلك الأوراق التجارية أو أوامر الدفع أو الإشعارات أو طلبات التحصيل أو وقف الصرف أو كشوف الحساب أو أي مستندات أخري - خلال إرسالها بالبريد مالم يكن ذلك راجعاً إلى تعدي البنك أو تقصيره أو مخالفته للشروط وأحكام هذه الاتفاقية، ويحق للبنك خصم أو استرداد قيمة أي أوراق تجارية أو أي مستندات أخري تم إضافتها إلى الحساب ولم يتم تحصيلها نتيجة عدم صرف قيمتها لأي سبب من الأسباب أو لضياع تلك الأوراق خلال إرسالها بالبريد.

٢-١٦ بإعفاء البنك من أي مسئولية قد تنشأ عن عدم صرف ورفض الشيكات أو الأوراق التجارية أو أوامر الدفع المسحوبة على حسابه طرف البنك بسبب عدم إضافة أو التأخير في إضافه أي مبالغ قد يكون قد تم إيداعها عن طريق فروع البنك ووكلائه مالم يكن ذلك راجعاً إلى تعدي البنك أو تقصيره أو مخالفته لشروط وأحكام هذه الاتفاقيه. كما يقر بموافقته على أنه في حالة إصداره لأوامر تحويل فإنه يحق للبنك وفقاً لتقديره، كما يحق للبنك ألا يقوم بتنفيذ الأمر الا بالعملة الصادر بها الأمر أو عند الحصول على أي موافقات لازمه أو عند استيفاء البنك لمستندات محددة مطلوب صدورها منه.

٢-١٧ أقر بأنني قد إطلعت على كافة الشروط الخاصة بالحسابات النشطة والراكدة وعلمت بالآثار والمصروفات المترتبة على تصنيف حسابي ضمن الحسابات الراكدة, كما علمت بإجراءات إعادة تنشيط الحساب وأوافق على العمل بها.

1- اقر بعلمي بانه محظور استخدام اي من حساباتي لدى البنك في شراء او بيع عملات الدفع والاصول الافتراضية المشفرة ايا كان نوعها او مسماها ويحق للبنك حال اكتشاف اي من تلك العمليات ووقف التعامل على الحسابات واخطار الجهات المختصة ويعتبر توقيعي على هذا الطلب اقرار مني بذلك .

2- يحق للبنك ان يقوم باغلاق اي من حساباتي في اي وقت دون ادنى مسئولية في الاحوال التي يتبين له وفق مطلق تقديره مخالفتي لاي شرط من شروط التعامل او ما يجري عليه العرف المصرفي او لم يراعي في تعاملاتي القوانين المصرية وعلي الاخص قانون وتعليمات البنك المركزي المصري او لاية اسباب اخرى يقدرها البنك واقر بالتزامي فور اخطاري باغلاق الحساب بالتوجه الى الفرع لسحب رصيدي الموجود بالحساب والتوقيع على مستندات غلق الحساب وذلك في المدة المحددة باخطار الغلق وحال عدم حضوري يحق للبنك اصدار شيك مصرفي باسمي والاحتفاظ به طرف الفرع لحين حضوري لاستلام الشيك وصرفه .

3- اتعهد بتحديث بيانات الحساب كل 5 سنوات على الاكثر أو عند ظهور اسباب تدعو إلى ذلك ، كما اتعهد بإخطار البنك بأي تعديل يطرأ على عنوان مراسلاتي واتحمل أية مسئولية قد تنجم عن مخالفة ذلك

4- أتعهد بإستخدام الحساب في الغرض المخصص له وعدم استخدامه في اي اغراض تجارية

5- في حالة اكتشاف البنك لأي تصرف او اي محاولة مني لانتهاك او مخالفة قوانين او لوائح مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب,يحق للبنك ان يوقف التعامل على جميع ارصدتي حتى تقدمي بتبرير مناسب ومقبول للبنك وذلك كله دون ادخال بحق البنك في اتخاذ كافة الاجراءات التي تفرضها عليه القوانين السارية والمطبقة في جمهورية مصر العربية .

6- يحق للبنك تجميد كافة حساباتي ووقف التعامل عليها بما في ذلك وقف بطاقات والبطاقات الائتمانية اي وقت لأية اسباب يراها البنك وفقا لتقديره المطلق وذلك لحين تمام استيفاء البيانات والمستندات المطلوبة وفقا لأجراءات البنك الداخلية في هذا الخصوص .

تعد كافة الاقرارات المذكورة عاليه اقرارات نهائية وملزمة وغير قابلة للتعديل ولا يحق لي العدول عنها او الاعتراض عليها حالًا او مستقبلًا .